

الأفْسَانِ الْعَامَّةُ بِمَحْلِسِ الْإِدَرَةِ

محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية السادسة لشركة التعدين العربية السعودية (معادن) المنعقد في تمام الساعة السادسة والنصف مساء يوم الأحد بتاريخ 1440-07-03 الموافق 10-03-2019م في قاعة الاجتماعات بمقر الشركة بالرياض.

بناءً على قرار مجلس إدارة الشركة الصادر بتاريخ 1440/05/18 الموافق 2019/01/24، القاضي بدعة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية السادسة للشركة، وبعد موافقة هيئة السوق المالية، وبعد إعلان الشركة في موقع (تداول) بتاريخ 1440/06/12 الموافق 2019/02/17، وإعلانها التذكيري في موقع تداول بتاريخ 1440/06/28 الموافق 2019/03/05، وبعد نشر الدعوة في جريدة الاقتصادية بتاريخ 1440/06/13 الموافق 18/02/2019م؛ فقد انعقدت الجمعية العامة غير العادية السادسة للشركة في تمام الساعة السادسة والنصف مساء يوم الأحد بتاريخ 1440-07-03 الموافق 10-03-2019، في قاعة الاجتماعات بمقر الشركة الرئيسي بالرياض؛ للنظر في جدول الأعمال الآتي:

1. التصويت على القوائم المالية الموحدة للشركة للسنة المالية المنتهية في 31/12/2018م.
2. التصويت على تقرير مراجع الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31/12/2018م.
3. التصويت على تقرير مجلس إدارة الشركة للسنة المالية المنتهية في 31/12/2018م.
4. التصويت على توصية مجلس إدارة الشركة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2018م.
5. التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة الشركة من المسؤولية عن إدارتهم للشركة خلال السنة المنقضية في 31/12/2018م.
6. التصويت على مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31/12/2018م.
7. التصويت على تعديل المادة (16) من النظام الأساس للشركة والخاصة بمجلس إدارة الشركة، لتصبح بعد التعديل: (يتولى إدارة الشركة مجلس مؤلف من أحد عشر عضواً تعينهم الجمعية العامة العادية لمدة ثلاثة سنوات).
8. التصويت على تعديل المادة (2/28) من النظام الأساس للشركة المتعلقة بموعد الدعوة لانعقاد الجمعية لتصبح بعد التعديل:



الأستانة العامة لمجلس الإدارة

(وتنشر الدعوة لانعقاد الجمعية العامة في صحيفة يومية توزع في مركز الشركة الرئيس قبل الميعاد المحدد للانعقاد بواحد وعشرين يوماً على الأقل. ومع ذلك يجوز الاكتفاء بتوجيه الدعوة في الميعاد المذكور إلى جميع المساهمين بخطابات مسجلة. وترسل صورة من الدعوة وجدول الأعمال إلى هيئة السوق المالية، وذلك خلال المدة المحددة للنشر).

9. التصويت على تعديل المادة (39) من النظام الأساس للشركة المتعلقة بموعود إيداع تقارير لجنة المراجعة في مركز الشركة الرئيس لتصبح بعد التعديل:

(على لجنة المراجعة النظر في القوائم المالية للشركة والتقارير والملحوظات التي يقدمها مراجع الحسابات، وإبداء مزئياتها حالها إن وجدت، وعليها كذلك إعداد تقرير عن رأيها في شأن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وعما قامت به من أعمال أخرى تدخل في نطاق اختصاصها. وعلى مجلس الإدارة أن يودع نسخاً كافية من هذا التقرير في مركز الشركة الرئيس قبل موعد انعقاد الجمعية العامة بواحد وعشرين يوماً على الأقل؛ لتزويد كل من رغب من المساهمين بنسخة منه. ويتلى التقرير أثناء انعقاد الجمعية).

10. التصويت على تعديل المادة (2/43) من النظام الأساس للشركة المتعلقة بموعود إيداع الوثائق المالية في مركز الشركة الرئيس لتصبح بعد التعديل:

(يجب أن يوقع رئيس مجلس إدارة الشركة ورئيسها التنفيذي ومديريها المالي الوثائق المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة، وتودع نسخ منها في مركز الشركة الرئيس تحت تصرف المساهمين قبل الموعود المحدد لانعقاد الجمعية العامة بواحد وعشرين يوماً على الأقل).

وقامت الشركة بفتح المجال للمساهمين المسجلين في موقع (تداولاتي) للتصويت إلكترونياً (عن بعد) بدءاً من الساعة العاشرة صباحاً من يوم الأربعاء 29-03-1440هـ الموافق 06-06-2019م وحتى الساعة الرابعة مساءً من يوم انعقاد الجمعية بتاريخ 03-07-1440هـ الموافق 10-03-2019م، وقد بلغ مجموع المساهمين المصوتين عن بعد (107) مساهماً يمثلون (7,429,527) سهماً تمثل نسبة (0.63%) من أسهم الشركة. وقد بلغ عدد المساهمين الحاضرين أصلية ووكالة (8) مساهمين يمثلون (764,939,379) سهماً تمثل نسبة (65.47%) من أسهم الشركة، واستناداً إلى المادة (30) من النظام الأساس للشركة فقد اكتمل النصاب القانوني اللازم لانعقاد الجمعية العامة غير العادية، وبذلك يصبح إجمالي عدد المصوتين عن بعد والحضور في الاجتماع (115) مساهماً يمثلون (66.10%) من أسهم الشركة، وعليه فقد تم عقد اجتماع الجمعية العامة غير العادية السادسة لشركة التعدين العربية السعودية (معادن) برئاسة معالي الأستاذ سليمان بن

الافتتاح العامة مجلس الإدارة

عبدالرحمن القويز، نائب رئيس مجلس إدارة الشركة، وفقاً للمادة (35) من النظام الأساس للشركة. وقد حضر الاجتماع من أعضاء مجلس الإدارة كل من: معالي المهندس خالد بن صالح المديفر، وسعادة المهندس عبدالله بن محمد العيسى، وسعادة الأستاذ ريتشارد أوبراين، وسعادة المهندس عزام بن ياسر شلبي. وقد حضر مندوب هيئة السوق المالية الأستاذ ماجد بن مشبب العمري.

افتتح معالي رئيس الجمعية الاجتماع، وبعد أن رحب بالحاضرين أعلن معاليه أن بيانات الحاضرين أظهرت أن عدد الأسهم الممثلة في الاجتماع (أصل ووكالة) بلغت (772,368,906) من أصل أسهم رأس مال الشركة البالغ عددها (1.168.478.261) سهماً أي بنسبة (66.10%) بما يتجاوز نصف رأس المال، وبذلك أصبح انعقاد الجمعية العامة غير العادية صحيحاً طبقاً للمادة (93) من نظام الشركات، والمادة (30) من النظام الأساس للشركة. وقد استهل معالي رئيس الجمعية الاجتماع بإعلان اكتمال النصاب القانوني اللازم؛ لانعقاد الجمعية وقدم كلمة ترحيبية بذلك، وعلى إثرها رشح معالي رئيس الجمعية كلا من: الأستاذ خالد بن محمد الخراشي، أمين سرِّ الجمعية، والأستاذ يوسف بن طلال كابلي، جاماً للأصوات، ولم يرد اعتراض من المجتمعين على ذلك، وعليه فقد تم إقرار التعيين.

وبعد ذلك نوه معالي رئيس الجمعية للمساهمين بمسيرة شركة معادن وأهم الإنجازات الشركة للعام 2018م، والسير بها قدماً لتحقيق أهدافها وحماية مصالح وحقوق المساهمين، وفي إسهام الشركة الفعال في بناء قطاع التعدين كركيزة ثلاثة للصناعة السعودية إلى جانب النفط والبتروكيماويات، مسجلاً الشكر والعرفان لجميع العاملين والمساهمين ولأعضاء المجلس على جهودهم.

وأشار معاليه إلى جدول الأعمال المصاحب للدعوة لانعقاد الجمعية العامة غير العادية السادسة، حيث بدأ معاليه بالبند الأول وهو التصويت على القوائم المالية الموحدة للشركة للسنة المالية المنتهية في 31/12/2018م، موضحاً أن مجلس الإدارة أوصى للجمعية العامة بالموافقة على القوائم المالية الموحدة وفقاً للبيانات المنشورة في تداول، ودعا معاليه مراجع الحسابات الخارجي لقراءة تقريره لاستيفاء مناقشة البند الثاني، ومن ثم طلب معالي رئيس الجمعية من المساهمين توجيه أسئلتهم له، وبعد التحقق من عدم وجود أسئلة، طلب من مراجع الحسابات الخارجي مغادرة الاجتماع لاستكمال مناقشة بنود الاجتماع المشار إليها أعلاه. ثم تلا سعادة المهندس عزام شلبي عضو لجنة المراجعة تقرير اللجنة عن الرقابة الداخلية موضحاً أن سجلات الحسابات قد أعدت بالشكل الصحيح، وأن نظام الرقابة الداخلية أُعد على أساس سليم ونفذ بفعالية، ولا

الأفانس العامة لمجلس الإدارة

يوجد أي شك يذكر في قدرة الشركة على مواصلة نشاطها. وأن لدى (معادن) ضوابط داخلية فعالة، ولا تعتبر حالات التعرض للمخاطر وقضايا الرقابة الداخلية التي تم إبرازها للجنة المراجعة خلال السنة ذات أهمية كافية للتأثير جوهرياً على عمليات الشركة، أو قدرتها على تنفيذ الاستراتيجية.

بعد ذلك أتاح معالي رئيس الجمعية المجال للمساهمين لطرح الأسئلة والاستفسارات، حيث وجه المساهمون أسئلتهم واستفساراتهم على النحو الآتي:

طرح مندوب ديوان المراقبة العامة الأسئلة التالية:

1. تبين من تقرير المراجع الخارجي أن الممتلكات والمصانع والمعدات والمشاريع الرأسمالية تحت التنفيذ تضمنت خسائر انخفاض في القيمة بمبلغ (2,467,500,000) ريال ومبلغ (836,250,000) ريال مقارنة بانخفاض بلغ (2,467,500,000) ريال ومبلغ (461,250,000) للعام السابق.

ويطلب الديوان إيضاح أسباب استمرار الانخفاض في قيمة الممتلكات والمصانع والمعدات والمشاريع الرأسمالية تحت التنفيذ للسنوات السابقة؟

أجبت الإدارة التنفيذية للشركة بأنه وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 36 ، يتعين على المنشأة تقييم ما إذا كانت هناك أي مؤشرات على أن أيّاً من الأصول قد تكون منخفضة القيمة. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات، يجب على المنشأة تقدير القيمة القابلة للاسترداد للأصل أو وحدة توليد النقد، والتي دلت على وجود مؤشرات في هبوط قيمة الأصول كما في 31 ديسمبر 2015 وأدت إلى الحاجة إلى حساب هبوط في القيمة للأصول بشكل فعلي. وتم استخدام نموذج القيمة المستخدمة (Value In Use) لتقدير القيمة القابلة للاسترداد.

يوجد فرق بين المعيار الدولي للتقارير المالية والمعيار السعودي الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) في الحساب الأولي لاختبار الهبوط في القيمة، أي التقدير الفعلي للملبغ القابل للاسترداد للأصل كما هو محدد في المعيار المحاسبي الدولي رقم 36.

وفقاً للمعيار الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين يتم تنفيذ اختبار الهبوط في القيمة على مرحلتين وهي كالتالي:

الأفْسَانَ الْعَامِّةُ لِجَلِيلِ الْإِدَارَةِ

- مقارنة التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة غير المخصومة والمستمدة من استخدام الأصل (القيمة القابلة للاسترداد) مع القيمة الدفترية لهذا الأصل كما في السجلات المحاسبية. وفي حالة تجاوز المبلغ القابل للاسترداد غير المخصوم القيمة الدفترية للأصل، فإن النتيجة هي لا يجب اثبات أي هبوط في قيمة الأصول.
- أما إذا كان المبلغ القابل للاسترداد غير المخصوم أقل من القيمة الدفترية، فإن الخطوة التالية هي خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، وذلك باستخدام معدل خصم مناسب لقيمتها الحالية. ويمثل المبلغ الذي تتجاوز القيمة الدفترية للأصل القيمة الحالية للمبلغ القابل للاسترداد مقدار الهبوط في القيمة. وهذا يمثل المبلغ الذي بناءً عليه يتم تعديل القيمة الدفترية للأصل.

وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يجب إجراء اختبار الهبوط في القيمة في خطوة واحدة وفي حالة وجود مؤشرات الهبوط في القيمة (معايير المحاسبة الدولي 36.9). وعليه يتم بعد ذلك احتساب المبلغ القابل للاسترداد باستخدام التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة مباشرة؛ مما يؤدي إلى اعتراف المسبق بالهبوط في قيمة الأصول مقارنة بالمعيار المحاسبي السعودي المعمول به مسبقاً.

وبصورة عامة، فإن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية المذكورة أعلاه نتج عنه هبوط قيمة الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ بداية من العام 2016م وحتى نهاية العام 2017م كما هو موضح أدناه:

1,455,000,000 ريال سعودي	يناير 2016
566,250,000 ريال سعودي	ديسمبر 2016
446,250,000 ريال سعودي	ديسمبر 2017

2. تبين من تقرير المراجع الخارجي قيام الإدارة بتقييم القيمة القابلة للاسترداد للمشاريع الرأسمالية تحت التنفيذ باستخدام القيمة المستخدمة، وحددت أن القيمة القابلة للاسترداد أقل من القيمة الدفترية مما أدى إلى وجود خسائر انخفاض في قيمة مشروع صفائح السيارات بلغ في 31/12/2018م (375,000,000) ريال.

يطلب الديوان إيضاح أسباب الانخفاض في قيمة مشروع صفائح السيارات وما هو توجه إدارة الشركة حيال ذلك المشروع في المستقبل؟

الأفانت العامة لمجلس الإدارة

أجبت الإدارة التنفيذية للشركة بأنه عند حساب الهبوط في القيمة لأصول المشروع اعتباراً من 1 يناير 2016م - وباستخدام نموذج القيمة المستخدمة "Value In Use" ، نتج عنها مبلغ قابل للاسترداد من مشروع صفائح السيارات أقل من القيمة الدفترية بمبلغ 461,250,000 ريال سعودي. وعليه تم الاعتراف بالهبوط في قيمة الأصول في تاريخ التحويل للمعايير الدولية للتقرير المالي.

كما في 31 ديسمبر 2018م، قدرت الشركة وجود مؤشر على الهبوط في القيمة في مشروع صفائح السيارات وبالتالي تم حساب القيمة القابلة للاسترداد للأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ لأصول المشروع لتحديد ما إذا كانت القيمة الدفترية بحاجة إلى اثبات الانخفاض في القيمة. وبناء على التحليل الذي تم إجراؤه باستخدام العديد من الافتراضات أظهرت النتائج إلى وجود هبوط في القيمة العادلة لأصول المشروع مما تتطلب عمل اثبات الانخفاض في القيمة بمبلغ 375,000,000 ريال سعودي.

3. تبين من إيضاح رقم (27) أن رصيد مخزون قطع الغيار والمواد المستهلكة بلغ (1,654,281,468) ريال بزيادة نسبتها (12,8%) عن العام السابق، كما تبين من الإيضاح قيام الشركة بشطب قيمة قطع غيار متقدمة وبطبيعة الحركة بمبلغ (1,386,960) خلال عام 2018م علماً أنه تم شطب مبلغ (4,058,354) ريال خلال العام السابق، أيضاً وقد لوحظ زيادة مخصص قطع الغيار المتقدمة وبطبيعة الحركة بنسبة (98.5%) عن العام السابق، كما تضمن الإيضاح رقم (10) الخاص بالمصاريف العمومية والإدارية ارتفاع بند مصروف قطع الغيار حيث بلغ في 31/12/2018م (5,077,582) ريال بزيادة نسبتها (765%) عن العام السابق.

يطلب الديوان إيضاح أسباب تكرار شطب مخزون لقطع الغيار خلال السنوات السابقة وزيادة مخصص قطع الغيار والمواد المستهلكة بنسبة كبيرة لعام 2018م ، كما يطلب إيضاح الإجراءات التي اتخذتها الشركة في ضوء ما ورد بالفقرة (خامساً) من الأمر السامي رقم (50915) وتاريخ 1435/12/13هـ والذي نص (على الشركات التي تملكها الدولة أو التي تساهم في رأس مالها اتخاذ إجراءات فعالة لمعالجة أسباب تضخم المخزون في كثير من الشركات، وذلك لتلافي تجميد أموال كثيرة وعدم استفادتها تلك الشركات منها في تحقيق أهدافها المحددة في أنظمتها الأساسية ومساءلة المتسببين في ذلك)؟

يتم حساب مخصص قطع الغيار المتقدمة وبطبيعة الحركة بناء وفقاً للمعايير المحاسبية، لتمكين الشركة من اثبات القيمة الفعلية للمخزون في سجلاتها المالية والمحاسبية. ويتم حساب المخصص لتحديد مقدار المخزون المستبعد وغير المحتمل استخدامه في المستقبل. ويعتمد تحديد ما إذا كان المخزون بطء الحركة أو غير متحرك على عدة عوامل منها

الأفانس العامة لمجلس الإدارة

الاستخدام السابق والمستقبلى لعناصر محددة في مستودعات المخزون. ويمكن الإشارة إلى أهم العوامل التي قد تؤثر على مبلغ المخصص المعمول على التغير التكنولوجي، وعناصر المواد التالفة، وإصدار مواد قطع الغيار والمعدات غير الصالحة للأعمال التجارية وتطوير المنتجات الجديدة.

بالإضافة إلى ما تم ذكره أعلاه، وبناء على التحليل الذي تم على عناصر المخزون، تم ملاحظة أن هناك عناصر كثيرة من قطع الغيار في شركة الألومنيوم لم تستخدم؛ مما أدى إلى وجود عناصر للمخزون بطيئة الحركة نتج عنها زيادة في المخصص المعمول للعام المنتهي في 31/12/2018م. بالإضافة إلى ذلك، نتجت الزيادة في استهلاك بنود قطع الغيار عن بدء التشغيل التجارى لثانية فوسفات الألومنيوم ومصنع الدرفلة خلال عام 2018م.

4. تبين من حساب ممتلكات التعدين وجود استبعاد (مشاريع تعدين رأسمالية قيد التنفيذ) بمبلغ صافي (18,579,156) ريال، ولم يتبيّن أسباب استبعاد تلك المشاريع.

يطلب الديوان موافاته بأسباب استبعاد تلك المشاريع؟

أجبت الإدارة التنفيذية للشركة بأن المبلغ الخاص باستبعاد مشاريع تعدين رأسمالية تحت التنفيذ وبالبالغ قدره (18,579,156) ريالاً يتعلق بمعدة تكويم المواد الخام التالفة والكسارة والتي تم تركيبها في منجم السوق من قبل شركة الصينية للتعدين الجيولوجي (CGM). حيث تم بعد ذلك شراء طاحونة جديدة من قبل شركة معادن وتم تركيبها في منجم السوق. وقامت شركة معادن برفع دعوى قضائية ضد الشركة الصينية فيما يخص تلك المعدات التالفة وغيرها من الخدمات وخسرت معادن القضية وبالتالي اضطررت إلى شطب قيمة مبالغ تلك المعدات التالفة من السجلات المحاسبية.

5. تبين من إيضاح رقم (34) الخاص بحقوق الملكية غير المسيطرة تحقيق شركة معادن للدرفلة خسائر قبل الزكاة وضريبة الدخل بلغت في 31/12/2018م (305,062.110) ريال في حين بلغت الخسائر في 31/12/2017م (141,015,498) ريال بارتفاع نسبته (116%).

يطلب الديوان إيضاح أسباب استمرار تلك الخسائر في شركة معادن للدرفلة والإجراءات التي اتخذتها الشركة لتلافي تلك الخسائر مستقبلاً؟

أجبت الإدارة التنفيذية للشركة بأنه كان هناك نقص في صافي الخسارة لشركة معادن للدرفلة قبل الزكاة وضريبة الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 بمبلغ 305,062,110 ريال سعودي (31 ديسمبر 2017: 657,502,006 ريال سعودي).

الأفانت العامة لمجلس الإدارة

ريال سعودي). ويعود سبب الانخفاض في صافي الخسارة قبل الزكاة وضريبة الدخل بشكل رئيسي إلى نقص في مبلغ الهبوط في قيمة الأصول المحسوب لأصول مصنع شركة معادن للدرفلة بمبلغ وقدره 446,250,000 ريال سعودي في 31 ديسمبر 2017م. هذا الانخفاض يقابل زيادة في مصاريف البيع والتسويق خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م بسبب ارتفاع المبيعات.

أسئلة المساهمين:

1- هل وصلت مصانع معادن إلى الطاقة الإنتاجية القصوى؟

أجبت الإدارة التنفيذية للشركة بأن مصانع الشركة ذات أعمار متقارنة نظراً لاختلاف بدء المشاريع، وبصورة عامة، فإن أغلب مصانع الشركة تعمل بكامل طاقتها التصميمية، وتوضح إعلانات الشركة أي تفاصيل تتعلق بالطاقة التصميمية عند الإعلان التجاري عن كل مشروع على حدة، أو وجود ما يستدعي خفض كمية الانتاج لأسباب معينة. مع العلم أن كميات الانتاج للعامين السابقين لكافة المنتجات، وكذلك المبيعات قد أوضحت بالتفصيل في تقرير مجلس الإدارة للعام 2018م.

2- ما سبب ارتفاع القروض لدى الشركة وعدم مقابلة ذلك بآي توزيعات نقدية للمساهمين؟

يعود سبب ارتفاع القروض إلى أن الشركة كانت قد استفادت من فرص تمويلية في أوقات سابقة وذلك لإنخفاض الفائدة على التمويل، وكذلك لحاجة الشركة إلى السيولة النقدية للتوسيع والاستفادة من فرص استثمارية جديدة. كما أن الشركة تقوم بسداد أقساط التمويل في مواعيدها المجدولة، ولا يوجد عليها أي تأخير مما يعني أن الشركة تتمتع بسمعة ائتمانية عالية ولا يوجد لديها متأخرات في السداد أو تعثر. ويعد تمويل المشاريع أحد مكونات الاستثمار في المشاريع بحيث توازن حصص المشروع النقدية مع التمويل اللازم لإقامة تلك المشاريع، وتوضح إعلانات الشركة تفاصيل أدق لكل مشروع على حدة.

3- ما احتمالية تأثر معادن من نظام الاستثمار التعديني المقترن؟

سيكون للنظام الجديد حال اقراره من مجلس الوزراء مرور اقتصادي على المملكة العربية السعودية عموماً، وستكون معادن أحد الجهات المستفيدة من هذا التنظيم. حيث سيساهم في تسهيل إجراءات الحصول على الرخص من الوزارة، نظراً لأن معادن تمتلك مجموعة من الرخص التي تغطي مناطق وأراضي كبيرة. وبذلك فإنها تتمتع بمزية تنافسية عن غيرها

الأفانة العامة لمجلس الإدارة

من المستثمرين الآخرين، فضلاً عن الخبرة التي اكتسبتها الشركة طيلة السنوات الماضية في الاستكشاف. كما أن النظام الجديد سيساعد معادن في الحصول على مزيد من الرخص في مدد أقل عن السابق، وبالتالي يعطيها فرص استثمارية جديدة قابلة للتطوير ودراسة الجدوى الاستثمارية.

كما قدمت الإدارة التنفيذية عرضاً أوضحت فيها نمو القيمة السوقية لسهم الشركة ومقارنة ذلك بشركات أخرى محلية ودولية، مؤكدة أن استراتيجية النمو قادت السهم إلى الربحية ونماء العائد السنوي عليه، كما مكن الشركة من توسيع استثماراتها وتمكن قدراتها في تسويق منتجاتها دولياً وكونها منافس دولي يحتل حصصاً من المبيعات في عدد من الدول. وقدمت الإدارة التنفيذية الإيضاحات اللازمة لبنود التصويت بما يقدم صورة واضحة للمساهم قبل التصويت على البنود.

وبعد استيفاء الاجابة على أسئلة الجمهور واستعراضاتهم، طلب معايير رئيس الجمعية من المساهمين الإدلاء بأصواتهم على بنود الاجتماع في بطاقات التصويت التي وزعت عليهم ثم قام جامع الأصوات بجمع البطاقات وفرزها بالاشتراك مع أمين سر الجمعية، وقد تم التصويت وكانت النتائج كما يلي:

1. التصويت على القوائم المالية الموحدة للشركة لسنة المالية المنتهية في 31/12/2018م.

نوع التصويت	م	عدد الأصوات	النسبة %
موافق	1	771,807,447	99.92731
غير موافق	2	2,696	0.00035
ممتنع	3	558,763	0.07234

2. التصويت على تقرير مراجع الحسابات لسنة المالية المنتهية في 31/12/2018م.

نوع التصويت	م	عدد الأصوات	النسبة %
موافق	1	771,808,762	99.92748
غير موافق	2	2,721	0.00035
ممتنع	3	557,423	0.07217

الأفسان العائمة لمجلس الإدارة

3. التصويت على تقرير مجلس إدارة الشركة للسنة المالية المنتهية في 31/12/2018م.

نسبة %	عدد الأصوات	نتيجة التصويت م
99.92733	771,807,659	موافق 1
0.00054	4,161	غير موافق 2
0.07213	557,086	ممتنع 3

4. التصويت على توصية مجلس إدارة الشركة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2018م.

نسبة %	عدد الأصوات	نتيجة التصويت م
99.86885	771,355,906	موافق 1
0.04756	367,353	غير موافق 2
0.08359	645,647	ممتنع 3

5. التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة الشركة من المسؤولية عن إدارتهم للشركة خلال السنة المنقضية في

31/12/2018م.

نسبة %	عدد الأصوات	نتيجة التصويت م
99.86535	771,328,918	موافق 1
0.00678	52,402	غير موافق 2
0.12786	987,586	ممتنع 3

6. التصويت على مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31/12/2018م.

الأفانة العامة لمجلس الإدارة

م	نتيجة التصويت	عدد الأصوات	النسبة %
1	موافق	771,067,103	99.83145
2	غير موافق	312,153	0.04042
3	ممتنع	989,650	0.12813

7. التصويت على تعديل المادة (16) من النظام الأساس للشركة والخاصة بمجلس إدارة الشركة، لتصبح بعد التعديل:

(يتولى إدارة الشركة مجلس مؤلف من أحد عشر عضواً تعينهم الجمعية العامة العادية لمدة ثلاثة سنوات).

م	نتيجة التصويت	عدد الأصوات	النسبة %
1	موافق	771,796,719	99.92592
2	غير موافق	5,631	0.00073
3	ممتنع	566,556	0.07335

8. التصويت على تعديل المادة (2/28) من النظام الأساس للشركة المتعلقة بموعد الدعوة لانعقاد الجمعية لتصبح بعد

تعديل:

(وتنشر الدعوة لانعقاد الجمعية العامة في صحيفة يومية توزع في مركز الشركة الرئيس قبل الميعاد المحدد للانعقاد الواحد وعشرين يوماً على الأقل. ومع ذلك يجوز الاكتفاء بتوجيه الدعوة في الميعاد المذكور إلى جميع المساهمين بخطابات مسجلة. وترسل صورة من الدعوة وجدول الأعمال إلى هيئة السوق المالية، وذلك خلال المدة المحددة للنشر).

الأفانة العامة لمجلس الإدارة

م	نتيجة التصويت	عدد الأصوات	النسبة %
1	موافق	771,803,561	99.9268
2	غير موافق	4,369	0.00057
3	ممتنع	560,976	0.07263

9. التصويت على تعديل المادة (39) من النظام الأساس للشركة المتعلقة بموعد إيداع تقارير لجنة المراجعة في مركز

الشركة الرئيس لتصبح بعد التعديل:

(على لجنة المراجعة النظر في القوائم المالية للشركة والتقارير والملحوظات التي يقدمها مراجع الحسابات، وإبداء
مرئياتها حالها إن وجدت، وعليها كذلك إعداد تقرير عن رأيها في شأن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة
وعما قامت به من أعمال أخرى تدخل في نطاق اختصاصها. وعلى مجلس الإدارة أن يودع نسخاً كافية من هذا
التقرير في مركز الشركة الرئيس قبل موعد انعقاد الجمعية العامة بواحد وعشرين يوماً على الأقل؛ لتزويد كل من
رغم من المساهمين بنسخة منه. ويتلى التقرير أثناء انعقاد الجمعية).

م	نتيجة التصويت	عدد الأصوات	النسبة %
1	موافق	771,805,278	99.92703
2	غير موافق	4,183	0.00054
3	ممتنع	559,445	0.07243

10. التصويت على تعديل المادة (2/43) من النظام الأساس للشركة المتعلقة بموعد إيداع الوثائق المالية في مركز

الشركة الرئيس لتصبح بعد التعديل:

الأفانس العامة مجلس الإدارة

(يجب أن يوقع رئيس مجلس إدارة الشركة ورئيسها التنفيذي ومديرها المالي الوثائق المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة، وتودع نسخ منها في مركز الرئيس تحت تصرف المساهمين قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بواحد وعشرين يوماً على الأقل.)

نسبة %	عدد الأصوات	نتيجة التصويت م
99.92707	771,805,592	موافق 1
0.00058	4,488	غير موافق 2
0.07235	558,826	ممتنع 3

وقد انتهى الاجتماع في تمام الساعة 7:40 مساءً وقدم معالي رئيس الجمعية باسم مجلس إدارة الشركة الشكر والتقدير لجميع المساهمين لمشاركتهم الفعالة.

وعليه جرى التوقيع،،، والله ولني التوفيق،،،

رئيس الجمعية العامة غير العادية

معالي الأستاذ/ سليمان بن عبد الرحمن القوizer

التوقيع:

جامع الأصوات

أمين سر الجمعية

الأستاذ/ يوسف بن طلال كابلي

الأستاذ/ خالد بن محمد الخراشي

التوقيع:

التوقيع: